

اقتصاد

تخصيص ٢,١ مليارات ل.س للهندسية

لكنها لم تنفق منها شيئاً

هنا غانم

أنتجت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بما قيمته ٧,٢٩ مليارات ليرة سورية، لإجمالي شركاتها، لغاية ٢٠١٩ / ٣ / ١، مقابل ٩,٩٦ مليار ليرة المخطط، أي بنسبة تنفيذ قدرها ٧٢٪، وبمعدل تطور قدره ١٢٨٪ مقارنة مع قيمة الإنتاج السلعي الفعلي للفترة نفسها من العام ٢٠١٨ والبالغة ٥,٢٧ مليارات ليرة. وبحسب تقرير للمؤسسة «حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد بلغت قيمة المبيعات الإجمالية للشركات التابعة للمؤسسة نحو ٧,٥ مليارات ليرة، مقابل ٩,٩٦ مليارات ليرة المخطط، بنسبة تنفيذ قدرها ٧٥٪. وحول مخزون الإنتاج الجاهز للبيع، فقد بلغت قيمة مخزون أول المدة ٤,٢٨ مليارات ليرة لإجمالي الشركات التابعة، بينما بلغت قيمة مخزون آخر المدة ٣,١١ مليارات ليرة بانخفاض قدره ١,٢٦ مليار ليرة. وحول الخطة الاستثمارية للمؤسسة أوضح التقرير أن قيمة الاعتمادات المرصدة للعام ٢٠١٩ بلغت ٢,١٧٤ مليار ليرة، ولم ينفق منه شيء فعلياً، موضحاً أن أهم المشاريع المدرجة في الخطة الاستثمارية للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية لعام ٢٠١٩ هي مشروع السخان الشمسي، وقد تم الترتيب في تنفيذ المشروع بناء على كتاب موجه من الحكومة يتضمن عدم الموافقة على إصدار مرسوم إحداث الشركة العامة للطاقت المتجددة، كما أنه لم يتم صدور نتائج أعمال اللجنة التي كانت مكلفة بتقييم صندوق دعم الطاقات المتجددة. إضافة إلى مشروع خط إنتاج البطاريات الملغقة بأتمتة قدره ٢٠٠ مليون ليرة والذي تم الإعلان عنه مؤخراً.

عبد الهادي شباط

ما زال ملف التأمين الصحي خيار الحكومة الذي لم تجد بدا من منحه أولوية اهتماماتها، إلا أن تطوير هذا الملف وتحسين خدماته على أرض الواقع يمثل معادلة صعبة، طرفاً رفعت التغطيات الشهرية وتردي دخل العاملين في الجهات العامة، وما بين ذلك لا مفر من تأمين مليارات الليرات سنوياً حفاظاً على هذه الخدمة، في حين تتراوح معظم التوجهات الحكومية حالياً حول ضبط هذه الملف ومنع التجاوزات الحاصلة به وخاصة ظاهرة سوء الاستخدام.

وفي متابعة لهذا الموضوع اتجهت «الوطن» لمدير عام السورية للتأمين إباد زهران الذي بين أنه لا يوجد تقديرات دقيقة حول ظاهرة سوء الاستخدام، وأن معظم الأرقام التي يتم تداولها هي تقديرات وليس هناك ما يدعّمها من أرقام وبيانات، وأن معظم المؤشرات لدى المؤسسة تقيد بضيق نطاق هذه الظاهرة ومحدوديتها، وأن المؤسسة تتابع هذه الحالات وتتخذ كل الإجراءات الممكنة للتعامل معها.

ويبلغ الأرقام أوضح زهران أنه في العام ٢٠١٨ تم ضبط ٢٤٢ مزود خدمة نفذوا حالات سوء استخدام، بلغت قيمتها نحو ٦,٨ ملايين ليرة، وهي لا تمثل ظاهرة، ونسبتها بسيطة قياساً لإجمالي التغطيات والتعويضات في التأمين الصحي، مبيّناً أن معظم حالات سوء الاستخدام الحاصلة تكون لدى الطبيب والصيدلاني، وأن المؤسسة تتشدد في التعامل مع مثل هذه التجاوزات.

وبين أن إجمالي عدد المطالبات خلال العام الماضي تجاوز ٣,٦ ملايين مطالبة في التأمين الصحي، فاقت قيمتها ١١,٢ مليار ليرة، في حين كان إجمالي عدد المطالبات المسددة فعلياً ٣,٢ ملايين مطالبة بقيمة ٩,٩ مليارات ليرة، ومنه فإن عدد



أطباء طلبوا تعليق تعاقدهم من التأمين بعد تحسن أعمالهم

الجهات العامة، بما يحقق عدالة أفضل بين العاملين المؤمن لهم، كاشفاً عن بعض الإجراءات التي يتم التوجه نحوها لضبط بعض النفقات وتوظيفها لتحسين جودة الخدمات الأخرى، مثل الاستغناء عن بعض التغطيات الإضافية

المطالبات المرفوضة التي تظل حالات مستفناة من التغطية تجاوز ٤ ملايين مطالبة بقيمة نحو ١,٣ مليار ليرة. وأكد أن المطلوب اليوم تحسين هذه الخدمة وضرورة توحيدها خاصة بين القطاعين الإداري والاقتصادي لدى

دراسة عن هجرة العقول والكفاءات السورية

هل يصبح المغتربون قطاعاً تنموياً؟

الكادر التدريسي إلى ٤٣ بالمئة جامعة دمشق فقط حتى عام ٢٠١٦، وكل ذلك يمثل أهم التداعيات والمنعكسات السلبية من هجرة العقول السورية ونزف الكفاءات، سواء من هجرة الكفاءات العالية من الأطباء والمهندسين والهيئة التدريسية العليا أو من هجرة أصحاب الأعمال الحرة والمستثمرين

والفنيين والحرفيين. وشرحت الدراسة المنعكسات الإيجابية على البلد الأم، والتي تؤيدها التقارير الدولية، وبالتأكيد أن الهجرة تساهم في الحد من الفقر، وتحسين الدخل المعيشي، وتؤدي إلى إزدياح العديد من ذوي الدخل المحدود إلى أسر معيشية متوسطة الدخل، وتلبية الحاجات الضرورية فقط. إضافة إلى مساهمة تلقي التحويلات المالية المنظورة وغير المنظورة من المهاجرين بجميع فئاتهم بإعاش الأسواق المحلية بشكل عام، على حين يمكن أن يكون تأخيرها أكبر حينما تستمر هذه التحويلات في مشاريع صغيرة ومتوسطة.

المحلي بشكل ملموس، وانخفضت مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة، وخاصة من التجهيزات والآليات وخطوط المعامل والورشات ومن المواد الأولية والمواد نصف المصنعة، وبالتالي انخفض الوزن النسبي للإنتاج المحلي لقطاع الصناعة من ٢٧ بالمئة عام ٢٠١٥ إلى ١٦ بالمئة عام ٢٠١٦.

كما تدنت نسبة مساهمة إنتاج قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الإنتاج المحلي الإجمالي من ١٥ بالمئة عام ٢٠١٥ إلى ٥ بالمئة عام ٢٠١٦، حيث تأثر العديد من رجال الأعمال والتجار بالعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على سورية وانخفضت رؤوس الأموال المستمرة في القطاع التجاري، سواء من حيث اقتطاع سلسلة تزويد السلع والخدمات والبضائع المستوردة من الخارج، أو من حيث صعوبة التحويلات المالية وارتفاع كلفة التحويل، وازدادت مشاكل تمويل التجارة، مما أدى إلى إزدياد العجز بالميزان التجاري السوري. وبيّنت الدراسة وصول نسبة تسرب



الخام والفوسفات والكتل الرخامية، مع توقف العمل في العديد من شركات القطاع العام الصناعية وخاصة في المناطق الساخنة، فتناقص الإنتاج الصناعي

وبيّنت الدراسة أنه في القطاع الصناعي انخفض إنتاج المنشآت العام من الصناعات الاستخراجية بشكل عام أثناء الأزمة، وأهمها تناقص إنتاج النفط

وتغيرت سعر صرف الليرة السورية وخاصة المستوردات من مستلزمات الإنتاج المحلي من أجل إصلاح خطوط الإنتاج والتجهيزات.

الوطني، ومعالجة مشكلة البطالة بين الشباب وإشراكهم في صنع القرارات السياسية والاقتصادية، وكذلك تعزيز الاندماج الاستراتيجي من خلال إقامة جسور التواصل والتشبيك المؤسساتي بين المهاجرين وبلدهم سورية لجذب استثماراتهم وحشد خبراتهم لإعادة إعمار سورية.

واقترحت الباحثة عدم اعتبار هجرة الكفاءات ونزف الأدمغة هي فوات منقعة أو فرصاً ضائعة بشكل كامل، حيث من الممكن الاستفادة من قطاع المهاجرين وجعله قطاعاً تنموياً واعداداً مع إدارة استثمار الترفقات المالية السورية في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وأرصدة ميزان المدفوعات والميزان التجاري في مرحلة سورية ما بعد الأزمة. وعرضت الدراسة عدة مؤشرات اقتصادية، من بينها انخفاض الإنتاج المحلي الإجمالي في السنوات من (٢٥٢٩,٧) مليار ليرة عام ٢٠١٠ إلى (١٣٤٥,٥) مليار ليرة عام ٢٠١٦، كما تناقص الاستهلاك الوسيط أثناء سنوات الأزمة مع تقادم أزمة القطع الأجنبي

الوطن

تمتلك أهم آليات إعادة استقطاب الكفاءات في ضرورة توفير بيئة جاذبة للكفاءات من فرص عمل ومعيشة لائقة واحترام الحقوق، وذلك بحسب دراسة للباحثة الاقتصادية سمر قصباني بعنوان «هجرة العقول والكفاءات السورية أثناء الأزمة وآليات إعادة استقطابهم إلى حضن الوطن الأم السورية»، غير منشورة، (حصلت «الوطن» على نسخة منها).

واقترحت الدراسة سياسات وبرامج لآليات إعادة استقطاب الكفاءات من خلال توفير إدارة شاملة للهجرة الخارجية، واحتساب معدلات تسرب الكفاءات للخارج في كل القطاعات، ووضع قاعدة بيانات للمهاجرين السوريين في الخارج، وجعل قطاع المغتربين قطاعاً واعداداً، وتشبيكهم مع مجالس رجال الأعمال، إلى جانب تعزيز روابط التفاسك الاجتماعي بين المهاجرين وأسرهم، وتنفيذ برامج حماية اجتماعية من آثار الحرب المدمرة، إضافة إلى تقوية مقومات الائتمنة

شبكات الكهرباء بالخدمة والصرف الصحي قيد الصيانة

مدير «عدرا الصناعية»: ٣ مليارات ليرة حجم الاستثمار في ثلاثة أشهر



علي محمود سليمان

صرح مدير مدينة عدرا الصناعية فارس فارس لـ «الوطن» أن المدينة قطعت مراحل جيدة في عمليات الصيانة وإعادة التأهيل لخطوط شبكة الصرف الصحي التي تعرضت لأضرار كبيرة في القطاع الخامس ضمن المدينة نتيجة السيول التي ضربت المدينة خلال شهر تشرين الأول الماضي. وأوضح أن وزارة الإدارة المحلية والبيئة خصصت المدينة بمبلغ ٣٥٠ مليون ليرة سورية للقيام بصيانة شبكة الصرف الصحي، وتم التعاقد مع شركة منفذة للمشروع وقد تم استبدال الخطوط المتضررة بشكل كبير وصيانة وإصلاح الخطوط الممكن إصلاحها، حيث كانت قد تعرضت لأضرار كبيرة نتيجة السيول وانجراف الأتربة والاختناقات من المواد

والمفروشات التي جرفتها السيول من المعامل التي أصابها السيول في القطاع الخامس.

وبين أن عمليات الصيانة سوف تشمل جميع شبكة خطوط الصرف المدينة كونها متصلة ببعضها وأي ضرر في أي نقطة من الخطوط سينتقل لباقي الشبكة في القطاعات الأخرى ضمن المدينة، مشيراً إلى أن الجدول الزمني لتنفيذ مشروع الصيانة لن يتعدى العام الحالي.

أما بالنسبة لمحطات الطاقة الكهربائية التي تضررت نتيجة السيول فأشار قاسم إلى أنها أصبحت بالخدمة بكامل طاقتها دون وجود أي خلل بعد إجراء عمليات الصيانة الشاملة لها.

وفيما يتعلق بمشروع درء السدود أوضح أن المشروع درس بالتعاون مع وزارة الموارد المائية وتم تنفيذ الدراسات الكاملة

له والتي تشمل تنفيذ خنادق وسواتر ومصبات وقنوات درء سيول لإيصال مياه السيول إلى سد العتبية، وسيكون بتكلفة تقديرية أكثر من ٢ مليار ليرة سورية بحسب الدراسة من قبل وزارة الموارد المائية.

ولفت فارس إلى أن المعامل التي تعرضت للأضرار تقدمت في عمليات الترميم والصيانة وبعض هذه المنشآت عادت للعمل بشكل جزئي، وقسم منها تكتمل من العودة لتشغيل المعمل بشكل كلي، أما بالنسبة لتقدير الأضرار والتعويض فهي من ضمن اختصاص اللجنة المكلفة في غرفة صناعة دمشق وريفها.

وحول واقع الاستثمار في مدينة عدرا الصناعية خلال العام ٢٠١٩ بين فارس أنه تم تخصيص ٢٨ مقسماً صناعياً بمساحة ٥,٨ هكتاراً ٢٠١٩، أما عدد المقاسم قيد

رد

«الأشغال العامة والإسكان»: مشروع معرونة تم البدء فيه العام ٢٠١٢

إشارة إلى ما ورد في صحيفتكم الغراء تحت عنوان (٤٠٠ ألف شقة في المخالفات خبير عقاري لا بيع ولا شراء والسبب سعر الصرف المقلّب)، وذلك بتاريخ ٢٠١٩ / ٣ / ٤ بالعدد رقم ٣١٠٢، نود أن نوضح لكم ما يلي:

إن مشروع الأضرار السكني الذي تم إطلاقه بتاريخ ٢٠١٩ / ٣ / ١٠ يأتي ضمن إطار (خطوة باتجاه العمل) وتنفيذاً لمهام المؤسسة العامة للإسكان، في المساهمة بتلبية الاحتياجات الإسكانية وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥

الناظم لعملها وهذا المشروع هو نواتج اجتماعي اقتصادي ويهدف إلى تأمين ١٢٢٠٠ مسكن في مختلف المحافظات وتم تحديد نسبة ٥٠٪ من هذه المساكن للاكتتاب عليها من ذوي الشهداء وجرى الحرب المصابين بعجز كلي الحاصلين على بطاقة شرف بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٠ تاريخ ٢٠١٥ / ٤ / ٣٠، كما أن هذا المشروع يتميز بشروط تسديد ميسرة من قبل المواطن الراغب بالاكنتاب عليه.

الأراضي المخصصة بملكية المؤسسة العامة للإسكان ودراساتها الفنية منها ما هو منتهى والأخر قيد الانتهاء. إن النماذج السكنية تجري مناقشتها مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية بالتوازي مع إجراءات الاكتتاب الذي سيبدأ في ٢٠١٩ / ٣ / ١٧. كما نؤكد أنه لا يمكن القبول بالاندعاء بأن طرح هذا المشروع لن يؤدي لأي نتيجة، وحول ما تضمنه المقال حول مشروع الإسكان الشبائي ومشروع معرونة نبين ما يلي:

إن المؤسسة مستمرة بالتنفيذ والتخصيص، ووضعت البرامج الزمنية اللازمة لذلك، وهي ملتزمة فيها على الرغم من الصعوبات الكبيرة

التي واجهتها خلال الحرب الكونية على سورية، ولا بد من التوضيح بأن مشروع معرونة تم البدء فيه العام ٢٠١٢ (خلاقاً لما ورد في المقال).

أما بخصوص السكن الشبائي فإن المؤسسة تعمل وفق أسس ثابتة منصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ ونظام عملياتها الصادر بالقرار الوزاري رقم ٨ لعام ٢٠١٦ فهي تقوم بتخصيم الوحدات السكنية المراد تخصيصها انطلاقاً من التكاليف الفعلية المنقفة على المشروع بكافة مكوناتها مع الأخذ بين الاعتبار علامات التمايز الفني للسكن.

ومن الملاحظ في هذا المقال عدم معرفة الأمور على حقيقتها من قبل (الخبير) على الرغم من النشاط الإعلامي الكبير للمؤسسة العامة للإسكان ونشر كل ما يتعلق بعملها على صفحاتها وموقعها الإلكتروني ومعظم وسائل الإعلام الخاصة والرسمية.

وفي النهاية نرى أن مثل هذه الآراء تقمّ الأمور من وجهة نظر محدودة ومع تقديرنا للدور الإيجابي والكبير للإعلام الوطني فإننا نرى أنه كان لا بد من التحقق من الأمور والأرقام والوقائع قبل نشرها لكي يكون النقد بناءً.

خبراء عقاريون فإننا نرى أنهم يعيدون كل البعد عن هذا الواقع العقاري (كون بعضهم يعمل بالبيع والشراء لا يعني أنه أصبح خبيراً يستطيع تقييم تجارب مؤسسة عريقة) هذا الواقع الذي تعمل المؤسسة عليه من كافة الجوانب المتعلقة به من خلال الهيئات والمؤسسات التخصصية التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان الأخرى.

مدير الإعلام والنشر
إمصاف الخصب